

وجهة

مطر

أحمد غراب

اليمن شيخنا كلنا

اولا بأول دون تأجيل للقضايا لتتراكم وللحقوق للنزاحم وللحبة للتحويل إلى قبة.

والضعيف وصاحب الحق محمي ببدل همام وقوته فلن تجد في صعيد همام بن يوسف نزاعا مسلحا على الاراضي ولن تسمع صوت طلقة واحدة ولن ترى أي مظهر من مظاهر البسط والتهيش على اراضي البسطاء والموظفين فالحق محفوظ والعقاب على الخطأ يجتث أي جرأة على الاعتداء على حقوق الناس.

وكان من نبلة انه كان يحمي من يستجير به في حال كان مظلوما وصاحب حق. وكان له مركز تعليمي توثيقي يديره "بولس" يقوم بتوثيق كل خطاياته وكل بصائر الاراضي وكل التعهدات والاتفاقيات ويتعلم فيه الاطفال والشباب اصول القراءة والكتابة والحساب والاهم من ذلك انه كانوا يتعلمون للممارسة فتجد الناجحين في قسم الحساب يعملون في جمع الغلة الزراعية بعد أن استوعبوا الموازين والنصاب وكان للبعد العقائدي حضوره فكان الحكم يشرع الله هو ميزان العدل وكانت المبادئ والاعراف الحميدة معبث للمكافأة والتكريم والتقدير، وكان همام هو غالبا من يصلي برعيته فتجد الدين العاملة، وتجد المبادئ تتجسد على الواقع.

حتى على الصعيد الشخصي تجد نموذجا رائعا في المرح والبساطة وحسن الخلق وعدل المشاعر. الشيخ الحقيقي هو وطن وليس فرد، مصالحة عامة لاقتبلية ولا شخصية ولا تعصبية ولا رأسمالية.

"انكروا الله وخطروا قلوبكم بالصلاة على النبي"

Ghurab77@gmail.com

دعونا من هذا الغث..تعبنا!

(تغيرات وشبكة في الحكومة..الجوف ينام على بحيرة نفظ..تغيير في عدد من المحافظين..خلافات يمنية سعودية..شوقي هائل يقدم استقالته..الرئيس يفتتح بيت هائل بسحب الاستقالة..على محسن يرفض القرارات الرئاسية.. رئيس الحكومة يغادر البلد ويرفض العودة..الزعيم يتلقى دعوة لدراسة الملف السوري وسيخلف الأخضر الإبراهيمي ووووو).....أخبار لا تعد ولا تحصى تبثها مواقع تفرز سموم الحقد على هذا البلد من خلال تلك الأكاذيب التي لا علاقة لها بالحقيقة..صباح مساء والأخبار المفترقة تملأ صفحات فيس بوك وتويتر وواقع بمسميات مختلفة..لم تكن تعرف عنها شيئا قبل حين من الدهر..الضوابط التي يجب أن تنظم الإعلام الإلكتروني حتى اللحظة غير موجودة ولا ندرى ما دور وزارة الإعلام في هذا الجانب وكيف تسمح لهذه المواقع لتظليل الرأي العام واللعب بمشاعره على غير هدي ووجيه على الطريقة الموسسية..الصحف الأهلية تحديدا هي الأخرى تخرج صباحا بمنشيات (حناثة طائفة) وحين تغلق صفحاتها تتمنى لو أنك تجد جملة من ذلك (المني شيت)..من أين (مشعوا) ذلك الخبر الذي كسر الدنيا حسب وصفهم الدائم لما يكتبون؟..الله أعلم..الرحمة بهذا المجتمع (المجعوث) خفوا عليه..لم يعد فيه طاقة على تحمل البؤس والغناء المنشور في صفحكوم ومواقع العابرة بحياتهم..صدقوني هذه ليست الصحافة التي يريدها الناس وليست الحقيقة التي يجب أن تكون فيها وتفيدهم..الصحافة تعني نقل الحقيقة وتحري المعلومة المنشورة والتزام الحيايد ما أمكن ذلك، وقيل ذلك تنوير للمجتمع وليس تظليل له.. الناس بحاجة إلى من يخفف عنهم وطأة الحياة وليس من يذهب بهم بعيدا أكثر مما يحملون أو يدخلهم في خرم الإبرة..الذي يفقدون بداخله الأمل في الحياة..الأمل في بناء وطن يتسع لجميع أبنائه..الأمل في غد نرجو أن يكون أفضل..دعونا من العمل الموجه الذي تموله أباد تعبت بالبلاد وتعبت بمقدراته وتهدر طاقات البشر فيه..دعونا من هذا كله..وكونوا واقعيين ولو مرة واحدة في حياتكم المنهية..ولذا فإن التعويل اليوم يقع على الإعلام الرسمي..هذا الإعلام يجب أن يكون البديل الأفضل في ظل هذا الغناء المنشور والمبثوث.. المطلوب من الإعلام الرسمي (وهي فرصة على كل حال لن تعوض إذا ما أخذ بناصيتها) وعمل بجد في تقديم المعلومة الصحيحة للناس ولزم الحيايد وحول توجهاته من الاهتمام بالرسمي إلى قضايا الناس).. المطلوب رفع مستوى ما ينشر وتحري الصدق..بالفعل سيكون البديل الثقة الذي لا يجدها القارئ حتى اللحظة..أمامه فرصة يجب ألا يضيعها وأمام وزارة الإعلام مهمة يجب القيام بها وهو تنظيم عمل المواقع الالكترونية ورسم سياسة واضحة، لا أعني هنا تكبير حريتها وملاحقة صحفييها ولكن منع تظليل الرأي العام، هذا سيكفي الناس عناء ما يقرأون.



عبد الناصر الهلالي

الحرب بدايتها كلام وما

تتناوله المواقع

الإخبارية والصحف

إيدانا بهذه الحرب

التي لا يتناها أحد في

هذا البلد المطحون..أفرط

هذا الإعلام كثيرا في تناول

الأخبار التي لا تستند إلى

مصادر بقدر ما تخمن ما

تتناوله وتأوله على حسب

على سبيل المثال..



اليمن وحكومة الأعباء

ويقع في وعي المحللين شيء من الإلتباس من أن يكون عامل الوهن وحده سببا في انقطاع حكومة الوفاق عن عقد جلساتها الأسبوعية دون مبرر مقبول أو عذر معقول ومن غير اكترات بأهمية المكافحة وإطلاع الشعب على مكانم الاعتلال وما إذا كان رئيس الحكومة قد تماثل للشفاء أم أن وراء الأكمة ما وراءها؟ وعلى غير عادته في إذاعة أطول النشرات الإخبارية قياسيا بكل ميكروفونات العالم أو رد التلفزيون الرسمي خيرا مقتضبا عن مغادرة الأستاذ باسدنو لإجراء بعض الفحوصات الطبية والرواية الأدق أن الحكومة برمتها هي التي غادرت نطاق الجاهزية فالسائد في تقاليد الحكومات بما فيها حكومة أرض الصومال أن يغادر رؤسؤها بعد تكليف أقدم الوزراء للقيام بهمام العمل وهو أمر وثيق الصلة بمؤسسية الدولة بصرف النظر عن مزاج الأفراد أو تقديرات الشخوص.

لا شك أن مراقبين كثرأ سألوا عن سر الاهتمام

الواسع بما تتداوله الأوساط السياسية والإعلامية

والشعبية داخل اليمن وخارجه من أبناء تغيير

حكومي وشيك يزيل غصة المجتمع من استحالة

الازدهار في بلد عامر بخيبات الأمل.



أحمد الشرعي

المسلحة عام 2011م .. فالثورة الشبابية انتهت إلى تسوية سياسية ومن غناها السبل رفع شعاراتها مرة أخرى عدا عن حالتها تنكس أو الابتزاز ومن غير المحدي استمرار الحكومة بوضعها الرخو أو الإبقاء عليها لمجرد ارتباط قرار تشكيلها بنص تضمنته المبادرة والأولى تفسيره في سياق المهام الكلية للفترة الانتقالية ذات الخطوات المرحلية المتدرجة.. إن الظروف الذاتية والموضوعية تلح على الرئيس المنتخب عبد ربه منصور هادي للمبادرة في التقاط زمام المبادرة دون اعتبار للضغوط الحزبية التي تتباعد في

تحتاؤها على حساب المصلحة الوطنية العليا. ذلك أن أوضاع البلاد أحوج ما تكون لحكومة تتكفواط فإن لم يكن هذا ممكنا فلا أقل من الإسراع في تشكيل حكومة كفءات ذات توجهات محددة ومهام حصرية لا تقبل التعميم ولا توراي الكساح ببرامج فضفاضة كما هو حاصل الآن.

لقد ظل الانقسام والمناكفات صفتين ملازمين أدااءات حكومة الوفاق بينما تكمن حاجة الرئيس هادي وحاجة المجتمع أيضا إلى حكومة من طراز آخر لا تتعدد ولاءاته

قياس الاستبعاد وحجم الهوة (3-4)

من "سياسات" التخفيف من الفقر والبطالة إلى سياسات مواجهة الاستبعاد الاجتماعي



أ.د. / محمد الميمني

ربما قد يرى البعض أن لا حاجة لنا بقياس مظاهر الاستبعاد، إذ يكفي التجول في إنحاء مدن اليمن وأريافها لآثرى البؤس والمعاناة الإنسانية الدرامية للآيين البشر التي ولدها هذا الاستبعاد، ويكفي أن ننظر في عيون الأطفال والنساء والمهشمين الذي لا يحصى عدد هموم يفترشون الشوارع والطرق ويستولون لتئين مقدار حجم الهوة التي تتلغ روح ومعاني المواطنة المتساوية وتهتك نسج الوحدة الوطنية.

ولكننا أرتأينا أهمية أن نقيس هذا الاستبعاد الاجتماعي عبر مؤشرات كمية لكي نستوعب حجم الكارثة التي انتجتها الاستبعاد. ولقيام بذلك سنلجأ لبعض المؤشرات الكمية التي تقيس بدرجة أساس نتائجها التي تتصهر في أشكالها مادية كالفقر والبطالة ونقص الدخل وما شابه ذلك. غير أن هناك مؤشرات نوعية لهذا الاستبعاد كالفقر وانعدام الحرية والاستلاب الداخلي لا تسمح مساحة مقال كهذا بتناولها. ولذا فسنتكفي بالمقاييس الكمية المتاحة التي سندخل فيها مباشرة دون شرحها أو تعريفها إلا بما تقتضيه الحاجة لمساعدة القارئ على استيعابها.

المؤشر الأول هو عدد السكان الواقعين تحت خطوط الفقر وديناميياته تشير المصادر الإحصائية الرسمية الوطنية والدولية إلى اتساع رقعة الفقر في اليمن منذ مطلع التسعينات. ففي عام 1992م كانت نسبة السكان الواقعين تحت الفقر الوطني وفقر الغذاء قد وصلت إلى 9.1٪، وارتفعت عام 2005م إلى 13.8٪، وبحلول عام 2011م وصلت إلى 33.7٪/56 على التوالي من إجمالي سكان اليمن.

أي أن عدد السكان تحت خط الفقر العام وفقر الغذاء ارتفع من 2.4 مليون و1.2 مليون نسمة على التوالي عام 1992م إلى 13 مليون نسمة وبعده لا يقل عن تسعة ملايين يتقربا اليوم تحت خط فقر الغذاء. كما ارتفع عدد العاطلين عن العمل من 9.9٪ من إجمالي قوة العمل عام 1994م إلى 35٪ بحلول عام 2011م.

وتبلغ الأرقام الفصحية ارتفاع عدد العاطلين من 324 ألف عاطل إلى 2.5 مليون عاطل عن العمل يمثل الشباب نسبة 60٪ منهم تقريبا. سوف نستخدم معامل جيني للدخل لإيضاح قوة الاستبعاد الاجتماعي وديناميته وحدته في اليمن خلال العقود الثلاثة الماضية.

وهذا المعامل يشير إلى أنه كلما كانت قيمته صفرا كان العدالة الاجتماعية مثالية وكلما اقتربنا من الواحد الصحيح كلما اشتد التمايز الاجتماعي. ففي اليمن فقد ارتفع معامل جيني من 20.3

وهم الفيدرالية



عبدالله دويلة

الأوهام خطيرة بالفعل، إلا أن أخطرها تلك التي تقدم تحت دعوى العقل والاعتدال، أما المتطرفة فهي واضحة بطبيعتها..

فك الارتباط والفيدرالية مثالان جيدان على هذه الحالة، حيث لا تتطلب دعوى الانفصال جهدا كبيرا لمعرفة كم هي متطرفة، في حين تبدو "الفيدرالية" خيارا جيدا ومترنا، مع أن الأمر لا يخلو عن كونه وهما كبيرا. لا أحد هنا ضد الفيدرالية كآلية سياسية، ليس إلا ضد الطريقة الاحتياطية التي تقدم بها كحل سحري ومتفضل لمعالجة المسألة الوطنية، الجنوبية على وجه الدقة، حيث ثمة أداء سياسي قديم كان قد أنتج لنا كل هذه العاهات الموجودة في البلاد، ولا يزال يحرص على إنتاج المزيد منها باسم الفيدرالية هذه المرة.

مشكلة الفيدرالية أنها كانت آخر تلك "الأصنام" التي يجيد سياسيون خلقها ببراعة، حيث يبشر بها الآن كمنقذ أخير للدولة والوحدة، مع أنها كآلية يمكن أن تكون آلية وحدة، كما يمكن أن تكون آلية تفكيك وانفصال. فهي آلية وحدة في حال دوليات منفصلة لتكون دولة واحدة، وهي آلية انفصالية في حال دولة مركزية في طريقها إلى الانفصال، كحالتنا الآن. سيقول متحاذق في ذلك إن تم الأمر على إقليمين، لكن من قال إنها كآليات سترضي مطالب الانفصال، أو أنها حتى ما تحتاج دولة موحدة بالفعل.

فالسؤال ابتداء هو، هل الفيدرالية هي ما نحتاجه بالفعل للخروج من الأزمة الوطنية الراهنة؟، وإن كانت كذلك، لم هي على إقليمين، أو إقليم، أو لم لا تكون الوحدات الإدارية الراهنة مسألة كافية إن كان الحكم غير المركزي هو الغرض؟

يتوارى أهل فك الارتباط خلف فيدرالية الإقليمين، ويتحایل خصومهم بالأقاليم، وهذا التحايل إن تم اعتماده للحل سيفاقم الأزمات ولن يجلها، فهو ما كنا نغفله دائما.. فالأوهام لا تنتج إلا المزيد من الخيبات والأوهام، ولا ينقصدنا ذلك.